88068
8/٤
TN
232
الحبيب بورقيبة
11o284

# خُطب

الجزء الثالث والعشرون

1966
1967

الذي يوطد السلم ويطهر النفوس من الاحقاد والضغائن ويفتح امام الشعوب آفاق للتعاون.

ونحن نأمل صادق الامل أن ترجح كفة المعقول وان تتحقق النوايا الطيبة التي وقع الاعلان عنها في هاته الايام من اطراف متعددة حتى تتم السلم في كنف الكرامة دونما غالب أو مغلوب.

ثم كيف لا تتجه كذلك قلوبنا ونحن على أعتاب سنة جديدة ، الى تلك الشعوب التي لا تزال تكافح من اجل حريتها وكرامتها ، والتي تعاني ويلات الاستعمار والميز العنصري مثل شعوب انقولا وروديزيا وفلسطين.

فتونس التي ناضلت عقودا متوالية من اجل الحرية والكرامة ، والتي تقف دوما الى جانب الشعوب المضطهدة ، ولا تتردد في مساعدتها بكل ما لديها من امكانيات ، ان تونس ترجو مخلصة ان تكون سنة «1967» سنة الانعتاق والحرية لبقية الشعوب المغلوبة على امرها. وليس ذلك بمظيم اذا واصلت تلك الشعوب جهادها في حزم ووعي ، واذا عم الراى العام العالمي الايمان بالقيم الاساسية التي لا سلم ولا حضارة بدونها.

سعادة العميد ،

اصحاب السعادة ،

اشكر لكم تمنياتكم التي توجهتم بها الى الشعب التونسي والى شخصي.

وانني احملكم اخلص التمنيات الى شعوبكم والى رؤساء الدول الذين تمثلون.

وادعو لكم ولذويكم بالصحة والعافية.

والسلام.

# الملكية وظيفة اجتماعية

**( تونس 17 جانفي 1967 )**

كنت اود ان اجعل اتصالاتي بكم متوالية ، لا تفصلها عن بعضها الا آماد قصيرة ، وهو ما نعتزم التزامه في هذا العام بحول الله ، حتى تكون اجتماعاتنا اوفر عددا واقل مظاهر تشريفاتية ، اذ العبرة ليست في الابهة ، وان ترجمت عن احاسيس ومشاعر مؤثرة. انما هي في العمل المجدي ، وتواصل الحوار ، الذي يمكنني من مخاطبتكم والاستماع اليكم. ومع اني لم احضر جلسات نقاشكم السالفة ، فقد سمعت الكثير منها مسجلا ، واطلعت على فحواها ، كما استمعت الآن الى الملخص الذي قدمه عنها الاستاذ بوحديبة.

انني اعتبر موضوع الملكية اساسيا ، ذا اهمية عظمى ، يتطلب المناقشة وتبادل الرأى ، كي نصل الى اتفاق بشانه . فهو مرتبط بجوهر المعركة التي نخوضها حاليا ، لاتصاله بالطريق الموصلة الى الهدف الذي نرمي اليه ، اي الازدهار الشامل ، ورفع المستوى العام . ولقد اخترنا الطريق التي تجعل التونسيين يتولون بانفسهم خوض المعركة للتخلص مما هم عليسه من فقر وخصاصة وجهل وانحطاط . على ان هناك فكرة تقول بالانتظار ريثما تتبدل الحالة تبدلا تلقائيا ، وبرحمة من الله ، وفكرة ثالثة تدعو الى ترقب نعيم الآخرة . فهذه كلها حلول ممكنة . الا اننا اخترنا ما يهيء لنا في الحياة الدنيا السعادة الشاملة . ثم ان السبل كذلك تختلف . فهناك من يعتمد صدقات الغير ، وهو شأن كثير من الشعوب التي تتلقى الاعانات لوجودها في مناطق استراتيجية ، او لوجود قواعد في أرضها ، فتغدق عليها الاموال من أجل ذلك . أما نحن فقد اخترنا تسخير جهودنا وخيراتنا المادية لرفع مستوى الجماهير ، حتى ينزع تفكيرنا نحو الكمال الانساني بما فيه من سمو الفكر ، وازدهار الادب والفن . وكان اول ما خطر ببالنا ان يتولى افراد الامة بانفسهم ممارسة هذا العمل . وقد اخترنا هذا المنهج في ميدان الانشاء والتشييد ، مثلما اخترنا طريقنا لنيل استقلالنا ، وتحقيق سيادتنا وكرامتنا . فرأينا من واجبنا ان نكافح بانفسنا ، والا نعول الا على عقولنا وسواعدنا ، حتى نستعيد سيادتنا دون ان ننتظر الاعانة من تركيا او « غليوم الثاني » او « هتلر » ، او نترقب لبلوغ غايتنا ، ان تدخل فرنسا في حرب مع دولة اخرى .

### غايتنا الرفع من مستوى الانسان

فعلى الشعب وحده ان يغير من واقعه ويحسن من حالته . وأول ما عليه القيام به ، لادراك هذه الغاية ، هو السعي الحثيث للزيادة من الانتاج سواء كان ماديا او ادبيا ، وذلك بالاكثار من الخدمات ،



وتحسين مستوى الافراد انفسهم ، مثلما تطلب العمل السياسي ذلك سواء بسواء .

اننا نعمل على رفع مستوى المواطن وتوفير الاسباب المادية لديه ، ليتولى بنفسه زيادة انتاجه مهما كان نوعه . وهكذا يتحرر من الفاقة ، ويتوفر لديه الغذاء والمسكن اللائق . غير ان العمل على توفير الخيرات يقتضي مستوى مرتفعا من التفكير ، ويتطلب الذكاء واعمال الرأى وممارسة التجارب ، واعتماد الخبرات . وذلك ما يجعل معركتنا شاقة مريرة . فنحن اذ نحث المواطن على الزيادة في الانتاج ليظفر برغد العيش ماديا وادبيا ، ويرغم كذلك من مستواه الذهني ، ندرك انه لن يقدر على زيادة الانتاج والتغلب على مصاعب الطبيعة ، الا بقدر ما يعمل هو نفسه على تحسين مستواه .

وهكذا نصطدم بالعادات البالية والوسائل العتيقة المتبعة في الميدان الفلاحي ، والتي يعمل السيد احمد بن صالح على مقاومتها سواء في قرى الساحل كالقلعة الكبرى ، او في الجريد ، والمطوية ، وغيرها من المناطق .

وان شعورنا بالواجب الملقى على عاتقنا بفضل ما لنا من خبرة ومعلومات دقيقة اكتسبناها بالدرس ، يفرض علينا ان نعمل على تبصير الفلاحين والتجار وعموم افراد الامة ، طالبين منهم الامتثال لنصائحنا ، وتوجيهات النخبة المثقفة التي نستعين بها والغنية بخبرتها واختصاصاتها . واننا عندما نطلب من الفلاح ان يعنى باستغلال أرضه ويعوض أصول الاشجار العتيقة التي انحط انتاجها ، بمزروعات الخضر والباكورات ، وان يقاوم الآفات والحشرات ، نعلم ان في ذلك كل الكسب للفلاح نفسه ، وان النتائج لن تكون في آخر السنة الا لصالحه .

ولئن اعترضتنا لا محالة بعض الصعوبات ، فقد وجدنا في الآن نفسه تفهما وتبصرا ، وقطعنا خطوات عملاقة في هذا المجال ، خلال

العشر سنوات الماضية ، مع اننا لم نتفرغ للمعركة الاقتصادية الا منذ سنتين فقط . فقد كنا نبذل جهدا كبيرا خلال هذه السنوات العشر لتنظيم الادارة وتركيز قواعد الحكم في البلاد على اسس سليمة ، وتجسيم السيادة الوطنية ، حتى اصبحنا اليوم مسؤولين بحق عن مصير بلادنا . ومنذ عامين او ثلاثة وجهنا اهتمامنا الى الاقتصاد ، معتمدين على التخطيط والوسائل العلمية .

وبفضل ما للدولة من سمعة طيبة ، وما يتمتع به رئيسها من تقدير لدى الشعب ، نظرا لماضيه وكفاحه وجهاده ، استطعنا ان نتقدم خطوات شاسعة ، لم تتمكن من تحقيقها بلدان اخرى . وقد دعتنا الضرورة احيانا الى الوقوف مواقف الحزم والصرامة . على ان الناس تبينوا آخر الامر ان توجيهاتنا كانت سديدة

## مشكلة الملكية

وهكذا اعترضتنا مشكلة الملكية التي تتمثل في حرية تصرف الفرد فيما يملك . والاشكال هنا يتعلق بمفهوم حرية التصرف . فهل يجوز الحد منها ، او نزع الملكية ، ان لم يتقبل المالك الانسجام مع تطور مفهومها في المجتمع ، واي حق يبرر هذا الانتزاع؟ ومن هذا الاشكال، تولدت مسالة اعتبار المبادىء الاشتراكية والشيوعية،اوعدم اعتبارها اجل ان اختلاف الحظوظ ، وقهر المستضعفين ، وانتشار التعاسة ، تعزى كلها الى ان ادوات الانتاج هي على ملك الخواص ، يتصرفون فيها كما يشاؤون وعلى النحو الذي يريدون . فهذه هي وضعية الملك الخاص لاريب فيها ، الا ان البحث عن اصل الملكية وكيف تكونت ، مسالة اخرى يطول شرحها . وقد لا نتوصل الى معرفة نقطة البداية فيها التي تحجبها عنا احداث ما قبل التاريخ . وغاية ما نصل اليه افهامنا في هذا الموضوع هو مجرد حدس وتخمين واقتراضات ، تجعلنا نتصور ان الانسان البدائي لم تكن تخطر بباله مسالة الملكية الخاصة،



لانه كان يعيش عيشة السوائم ، ومازال فريق من البشر في بعض البلدان المتخلفة لا يتصورون الى الآن احتياجهم لشيء يدلون عليه التملك الخاص ، لانهم في الحقيقة لا يشعرون بالحاجة الى الاستئثار بشيء يخافون فقده . ومادامت معيشتهم مقتصرة على الهواء والماء ، وما يقتنصون من طير ، فاي داع للتنازع على ما هو متاع بين الناس جميعا ؟

والارجح انه لم ينشا مفهوم الملكية الخاصة الا منذ اخذ البشر يخدمون الارض . فتعذر بعدئذ بقاء الارض المخدومة ملكا للناس جميعا . وكلما كانت موارد العيش لا تفي بحاجة البشر ، ظهرت فيهم النزعة التي تميل بهم الى الاستئثار بشيء من الارض والماشية ، او المتاع ، ليكون خالصا لهم . واذا تعمقنا في البحث ادركنا ان نشوء الملكية مرتبط لاشك بنشاة الدولة ، كما كان الامر في اول مجتمع تكون في رومة من قبائل اتفقت على الا تعتدي احداها على الاخرى ، وانه اذا نقضت احداها العهد ، تالب عليها الآخرون جميعا . وهكذا تكونت نواة القوة الاجتماعية ، التي قوامها دولة تتمثل فيها المصلحة العامة ، وتستمد قوتها ونفوذها من موافقة الافراد ، الذين قبلوا بعدم الركون الى القوة ، وبالحد من حريتهم ، لفائدة الهيأة الحاكمة . وليس هذا التنازل الا في نطاق محدود ، قصد بلوغ اهداف معينة . وعندما يحيد الحاكم عن الهدف المعين الذي تتمثل فيه المصلحة العامة ، يثور عليه الافراد ، ويصير التمرد حقا من حقوقهم ، وهذا ما يقتضيه العقد الاجتماعي . فقوة الدولة هي التي تولدت عنها الملكية الخاصة ، وهي الضامنة لها والواقية لها من كل عدوان

وقد تحصل مضايقة المالك ومشاغبته من شخص آخر يكون اقوى منه،ويروم الاستيلاء على مكاسبه. وعندئذ تتولى الدولة حماية الملكية الخاصة. ويتغلب المالك على المعتدي ، بواسطة الحاكم او باستنجاد بالقوة العامة ، التي تتولى حماية المالك من شغب المشاغب ومن اي

تدخل آخر . وقد يحصل الشعب من الدولة ذاتها فيتعين عندئذ وضع حق الملكية فوق حقوق الدولة ، كي يصير حقا مقدسا ويندرج ضمن « العقد الاجتماعي » الذي تستمد منه الدولة نفوذها . وبذلك يتعذر عليها خرق هذا العقد باعتبار ان صدور اعتداء منها على الفرد في داره او مزرعته ، كما كان يقع في عهد البايات ، يخلق الفوضى ، ويقوض اركان الدولة ، فتنخلع الثورة في وجهها .

## ارتباط الملكية بمفهوم الحرية

وليس هذا موضوع نظرنا ، اذ نحن نبحث الملكية الخاصة في ظل دولة قائمة الذات ، ومتمتعة بكامل مقومات سيادتها .

فالملكية الخاصة التي نريد النظر فيها تتناول حرية التصرف ، وارتباط معنى الملكية بمفهوم الحرية ، بصورة لا يقدر ان يتدخل معها احد في شؤون المالك ، لا الفرد ولا الدولة . فهو حر التصرف في منزله او ضيعته ، دون ادنى تدخل من الغير . واعتقد ان المناداة بقدسية حق التصرف ، ولو مع اساءته ، انما القصد منها المبالغة ، ابرازا لحق لا يتطرق اليه الشغب .

وقد كانت هناك امور كثيرة يتصرف فيها المرء تصرفا مطلقا ، مثل الرقيق بيعا وشراء . وفي العهود القبلية كان الرجل يتصرف في زوجته كانها هي جزء من ممتلكاته ، فيغلق عليها الابواب كما يفعل ببقرته ، ولا ينكر احد عليه ذلك ، وليس للحاكم عليه سلطان .

ولطالما امعنت النظر في موضوع الملكية الخاصة ، فذهبت الى الراي بانها قد تكون شيئا ايجابيا بالنسبة الى الاوضاع التي كانت من قبل ، او انها كانت تنطوي على فائدة بالنسبة الى ذلك المجتمع ، الذي ربما كان يعتبر في الحرية المطلقة ضمانا لخلق المواهب ، وواعزا لابراز الكفاءات ، مما يبعث المالك على ان يحسن التصرف ، ويكون



مطمئنا لا يخشى تدخل اي كان ، واثقا بان حق الملكية باق له ولابنائه من بعده . ولا اظن ان هناك سببا آخر اكثر معقولية ، يحفز المالك لاستثمار ملكه ، واستخراج اكثر ما يمكن من خيراته ، اذ تنحصر مصلحته في تحسين الانتاج وتوفيره ، لتزداد ثروته وامكانياته بازدياد موارده ، وفي ذلك اعظم فائدة للمجتمع . اما اذا لم يكن المالك واثقا من حريته ، وحقه في التملك ، فانه يزهد فيها بين يديه . وهذا ما لاحظناه في الاراضي الاشتراكية والملك المشاع .

واني اعتقد ان الانسانية لم تنفك تخطو خطوات كبرى نحو الرقي ، وان كل خطوة كانت ثورية ، تمثل تقدما للمجتمع بالقياس الى الماضي . ولا شك ان الصبغة المقدسة لحق الملكية ، كانت من بين تلك الخطوات . وليس ادل على ذلك من انهيار بعض المجتمعات ، اثر تنكرها للملكية الفردية ولمناعتها .

وذلك ما اصاب تونس قديما ، عندما تضافر استبداد ارباب السلطة مع الانحطاط الاجتماعي والثقافي والاخلاقي ، فباتت الملكية الخاصة معرضة للاهواء .

واندفع الناس الى البحث عن صيغة تقي ممتلكاتهم من اغتصاب الحاكمين الطغاة ، ومن عبث الابناء والاحفاد ، وركنوا الى التحبيس على مؤسسات البر ، وزوايا الصالحين ، والحرمين الشريفين ، على ان لاينتقل اليها التصرف الا بعد انقراض المنحدرين من الحبس . وكل ذلك تحاشيا من اسراف الورثة ، ومن جشع الحكام . وهكذا لم يعد الملك معرضا للتفويت ، على ان يبقى الانتفاع للمستحقين الى ان ينقرضوا . كما ان الملك يصاب بالتحجر والعقم ، ويخرج من الدورة الاقتصادية . وبمقدار ما يتزايد عدد الاحناد ، يزهدون فيه ، ولا يستثمرونه حق استثماره ، الى ان يصبح غير منتج . فتكون نتيجة الوقف تجميد ملايين الهكتارات ، وتلاشي راس المال العقاري ، وتفاقم الخصاصة والفقر في البلاد .

ومع ذلك فقد دافعنا خلال سنتي 1932 و 1933 عن الاحباس ، خشية استحواذ المعمرين الفرنسيين عليها . وكذلك دافعنا عن الحجاب ، في نطاق مقاومتنا لسياسة الادماج ، وناديا بالحفاظ على المحاكم الشرعية للاستيثاء على ذاتيتنا .

ويستخلص من كل ماذكرته ان مفهوم الملكية ، سواء كانت خاصة او عامة ، متوقف على كيفية التصرف ، لاننا ندرك جيدا التطور التاريخي لعلاقة الفرد بالارض . فهي تارة تعتمد قاعدة العمل الجماعي ، وتعتمد الجهد الفردي تارة اخرى . ثم قيل ان الوسائل الفردية فاسدة ، وانتزعت الاراضي من مالكيها . ثم وقع الرجوع الى الطرق الفردية ، حتى اصبح المفكر في حيرة من امره بين محاسن ومساوي الطريقتين .

فلا علاقة اذن للقضية بمحاسن الملكية ذاتها او بمساويها جماعية كانت ام فردية ، بل بطريقة التصرف . وهو الموضوع الذي جئت من اجله ، لا لاضيف شيئا جديدا لما قيل ، بل لاحلل طرق معالجة المشكل ، واشرحها شرحا جليا .

واني على يقين من انه يمكننا الوصول الى حل معقول وسهل للتطبيق يعود علينا بالفائدة ويحظى بمصادقة الجميع . فليست العبرة في التشبث بالنظريات ، بل في الوسائل العملية التطبيقية ، وفي المعركة الكبرى التي نخوضها لتحقيق الاهداف التي اجمعنا عليها .

## لامجال لاساءة التصرف

ولقد قلت ببنزرت ان الرابطة بين الارض والمالك هي التصرف . فلا نقبل اساءة التصرف من الفرد بسبب الجهل ، او ضيق المساحة ، او تشتت قطع الارض ، او الحواجز التقليدية ، او غير ذلك من الاسباب . فالمسالة عندي لا تعدو تحقيق المصلحة ، واذاك يتدنى



ضبط ما يمكن ان تنتجه الارض والطرق الناجعة التي يجب استعمالها في استثمارها حتى تدر خيراتها .

فلا بد اذن من اتخاذ الطرق العلمية واستخدام الاجهزة العصرية مع التنسيق في الجهود . وعندما تتغير كيفية الادارة والتصرف، تنمو الانتاجية ، فتزداد خيرات البلاد . ومهما من هذا كله الا يصير حق الملكية حجر عثرة في سبيل توافر الانتاج . وما الحيلة اذا كانت الارض لاتتجاوز مساحتها عشرة هكتارات ، ويتنازع ملكيتها عشرون شخصا او اكثر؟ فأيهم مسؤول عن استغلالها ؟ وأيهم اعل لان نتفاهم معه ؟ انما الحل الذي لا حل غيره في مثل هذه الحال هو عدم التوقف على حق الملكية ، لان المجتمع في اشد الحاجة الى ان تخرج تلك الارض ما هي قادرة على اخراجه من خيرات .

فجوهر الموضوع انما هو توفير خيرات الارض. ولا يسعني كمشرع، الا ان اقضي باقصاء اولئك المالكين عن حوزة الارض التي غدت عرضة للاهمال ، بينما الامة لم تزل تقاسي الخصاصة ، وبينما عدد افرادها في ازدياد . فلا سبيل لان يعرقل سيرنا ذلك الحق ، الذي كان مقدسا ، عندما كان يشجع على العمل ويحث عليه . اما عندما صار سبب تقهقر ، فقد زالت منه تلك الصفة المقدسة التي كانت تجعله في مأمن من الدولة ومن الافراد ، اذ لا حق لمن يعرقل مصلحة الجماعة ، ويعرض مستقبلها للخطر .

فتلك هي المسالة الاساسية التي يجدر بنا كمفكرين وكمناضلين ان نضبطها بصورة نهائية .

## الملكية وظيفة اجتماعية

ان مسالة الملكية مضبوطة لا محالة بالوثائق والرسوم . على انه ينبغي اعتبارها وظيفة اجتماعية . فمن قال : هذا غرسي افعل فيه ما اشاء ، ثم اساء التصرف فيه تعين نزعه منه .

وعندما اعلنا ان الملكية وظيفة إجتماعية ، كان ذلك منا ايذانا بثورة كبيرة ، لانه اصبح من الممكن عزل متقلد تلك الوظيفة كلما اخل بالقيام بها على الوجه المرضي . وقائل ان يقول ان الملكية الفردية قد زالت اذن، ولم يبق لها وجود ، والحال انها مقدسة.

الواقع ان اطلاق صيغة الوظيفة الاجتماعية عليها ، جعل مسؤولية المالك في التصرف ، كمسؤولية الوالي او الوزير او غيرهما من الموظفين المسؤولين : فهو يتصرف في ارضه قائما بوظيفته الاجتماعية ، فان اساء التصرف او اساء الاستثمار ، بعدما تم تزويده بالارشادات اللازمة ، وأتى ما هو غير مرغوب فيه ، كان مذنبا ، وصح عليه القول بانه لم يقم بوظيفته كما يجب ، واستحق ان تنتزع الارض منه .

وهذه ثورة عظيمة بمعناها ، بينما ينكب بعضهم على الماركسية وغيرها من المذاهب ! . وقد يقول قائل ان الارض او المعمل آلة انتاج . وما دام الامر كذلك ، فانه ينبغي انتزاع تلك الارض او ذلك المعمل من يد صاحبه وتعويضه بغيره . واذا اتضح ان المتصرف الجديد اساء التصرف بدوره ، تكون النتيجة الاخفاق .

ومجرد الدعوة الى الانتزاع ، انما هي قول مردود لانه يفرض في جميع الصور اساءة التصرف بالاثراء واستثمار عرق جبين الغير او استغلال الاراضي لفائدة المالكين الخاصة . ومن بساطة التفكير كذلك المطالبة بتوزيع الاراضي ورؤوس الاموال على الشعب . فاذا كان المتصرف الجديد ، جشعا ، او فشلت مساعيه ، وجد المعارضون للتاميم حجة تؤيد موقفهم ، بينما يقول خصومهم : ليس ذلك الا مظهرا من مظاهر الديموقراطية

والحقيقة ان الواعز في اتيان السرقة لا يوجد خاصة في صاحب رأس المال او في المعرف او في العامل الذي انقلب الى متحرف، بل هو



كامن في طبع الانسان ، اذ جبل كل البشر على حب الاستثمار والاستحواذ ، ولذلك كان من المتحتم رفع مستوى الفرد ، تطهيرا لنفسه من هذا الدنس الذي فطر عليه .

فالله قد خلق في النفس البشرية نزعات الانانية والفردية الضيقة ، واخرى تميل الى الخير والتضحية والعمل البناء . وهذه النزعات تجدها على حد سواء عند العامل وصاحب رأس المال والمثقف . وقد يذهب التفكير بالبعض الى الاعتقاد بان المسألة تتعلق بوجود طبقات في المجتمع ، والامر ليس كما يرون . فالمسألة مسألة مستوى الفرد ، وكيفية تصرفه فيما توفر له الطبيعة من امكانيات ، باعتبار الوضع الذي يعيش فيه .

فاننا نجد باروبا مثلا في القرن التاسع عشر ، ارباب المعامل قد استثمروا العامل ، لا لانهم اصحاب رؤوس اموال ، بل لان العملة كانوا في خصاصة لا يسعهم الا الانصياع والرضى بالدون . فكان العامل يخضع لاستثمار صاحب العمل ، يهضمه حقه ، ولا يدفع له الا اجرا زهيدا ، وهو مع ذلك قانع بحاله ، لانه يجد في ذلك ما يسد به رمقه . وقد كان الوضع عندنا كذلك ، ومازلنا نذكر استثمار المرابين لضعاف الحال ، وقبول هؤلاء الاقتراض بالربا عند الحاجة ولو بفائض مجحف ، لان المهم عندهم هو الحصول على ما يسد الرمق .

لقد كان الفارق اذن عظيما بين حال صاحب المعمل وبين المحتاج الى القوت ، اذ يمكن للاول ان يتصرف هكذا في الخيرات التي توفرت لديه بمجهود سواعد العاملين ، والعقول المسيرة للمعامل ، التي اخترعت الادوات وابتكرت طرق التصرف . اما عند توزيع نتيجة العمل المشترك ، فانه يهضم حق العامل ، لان المزاحمة واحتياج العامل يرغمان عليه الرضى بما يعطى له ولو كان طفيفا ، فيعتبر ذلك النزر اليسير رحمة تمكنه من سد رمقه ورمق عياله

وما قول الآخذين بالماركسية في هذا الصدد ؟ هم يقولون ان هذا الاستثمار نتج عن كون ادوات الانتاج ملكا فرديا ، وعملية الانتاج عملا جماعيا . أجل . هذه هي الفكرة العظيمة التي اتى بها كارل ماركس .

واذا نحن جاريناه في هذا التفكير ، وازلنا ذلك المالك الفردي ، ووضعنا مكانه افرادا آخرين فان النتيجة لا تكون دائما على نسق واحد في كل الحالات ، بل تكون بحسب قيمة الافراد . اننا نرى احيانا ذلك الفرد الذي كان يملك وسائل الانتاج يتصرف فيها بصورة احسن واجدى من الذي وضعته الدولة على رأسها ؟ ولن تفضي هذه العملية آخر الامر ، الا الى حمل الدولة على بذل الاموال ، على وجه الاعانة ، تسديدا لعجز المشروع . ومن اين للدولة المال الذي تعطيه ؟ انه من الضرائب التي يدفعها كافة الناس . فلذلك تثور عندئذ ثائرة بعضهم فيندد بتدخل الحكومة في القطاع الخاص ، وقلبه الى قطاع عام .

وليس المشكل في واقع الامر تفضيل قطاع على قطاع سواء كان خاصا او عاما ، انما هو في كيفية التصرف ، وفي طرق التوزيع ، بالنظر لوضع العامل ، وبصورة تجعله لا يشعر معها بهضم او ضيم .

## ضرورة الانسجام بين عناصر الانتاج

وما مهمة الدولة الا السهر على اقامة قسطاس العدل بين المستأجر والاجير . فكما انها تمنع استئثار صاحب العمل لعامله ، فهي كذلك تمنع العامل من الضغط على مستأجره ، حينما يعلن في موسم جمع الصابة امتناعه عن العمل ، ويرفض سائر العروض مهما كانت مغرية . وقد يؤدي موقفه هذا الى خسائر فادحة ، كهلاك الماشية نتيجة الاهمال او غير ذلك من الكوارث . اذ يجد العامل فرصة للتنكيل بالعرف . فهذه المسألة تتطلب اذن الرجوع دائما الى مستوى الفرد عاملا كان او عرفا مسيرا او متصرفا . فاذا ارتفع



مستوى جميعهم ، فانهم يشعرون بتضامن بعضهم مع بعض ويقدرون المصلحة العامة ، واهمية مساهمتهم في انقاذ الامة ، واخراجها من حالة التخلف .

ذلك هو الاساس الذي يجب اعتماده . اذ ليست العبرة بشكل القانون الخاص بالملكية العامة او الفردية . بل العبرة انما هي بالوظيفة الاجتماعية وبأهميتها الكبرى . فالمالك الذي يجب احترامه انما هو المالك الذي يخدم ارضه ، ويقوم فيها بعمل منتج لخيرات يستفيد منها هو والمجتمع .

ولذلك تضطر الدولة الى التدخل حتى يرتفع مستوى الافراد عمالا كانوا او اصحاب رؤوس اموال . ولا شبه البتة من حيث المستوى بين اصحاب رؤوس الاموال بتونس مثلا وبين نظرائهم في البلدان المتقدمة ، لان هؤلاء يحسنون جمع الاموال ، واذا غنموا ارباحا ، ولو كان ذلك عن طريق الابتزاز او استثمار عرق جبين الغير ، فانهم يرصدونها للاستثمار ، او ينفقونها في سبيل تشجيع المخترعين والعلماء الباحثين ، ولا يصرفونها في الملذات . وبذلك تزداد بلادهم تقدما ورقيا .

## لا شأن لنا والمذاهب الاجنبية

وانما الدولة لا تضطر الى التدخل الا للقضاء على الحيف الواضح . ونحن كمفكرين مسؤولين ، يتحتم علينا ان نتمعن في دراسة هذا الموضوع ، عوض ان نستمر في البحث عما قاله كارل ماركس ، متسائلين هل مُلكياتنا تدخل في نطاق ما يسمى بالملكية الكبرى او المتوسطة او الصغرى ، ثم محاولة تحديد هذه الاصناف . فكل هذه النظريات جوفاء لا تسمن ولا تغني من جوع . انما علينا ان نركز تفكيرنا على السبل الواقعية التي توصلنا الى اهدافنا القومية . فللدولة — والحمد لله — من الكفاءات والهيئات العلمية ما يمكنها من

ان تقدم الى الشعب الاسلوب العملي الصحيح الذي يرفع من مستوى كافة المواطنين . واذا كان عندنا من يتمسك بالاوضاع القديمة بشأن الملكية ، فان للدولة حق وضع يدها على الارض او المعمل في حالة سوء التصرف . ومن ادعى حسن التصرف بمجرد حرثه الارض ، فان ادعاءه باطل لاشك .

وعندما ننصح الفلاح بضرورة اقتلاع اصول الزيتون وزراعة منتجات اخرى ، نحقق بهذه الطريقة زيادة كبيرة في الدخل القومي تقدر باضعاف ما هو عليه .

وحرية الفرد في التصرف لم تعد تتناسب مع تطور المجتمع الجديد . فللامة بكل افرادها حق الحياة ، ولا يمكن ان نشرك لفرد واحد حق تعطيل مجهود الامة لمجرد امتلاكه قطعة ارض وتمسكه بحق حرية التصرف . فالمجتمع في مجموعه يستطيع ان يضاعف خيرات الامة ، اكثر مما يمكن ان يحققه الفرد . الا انه يجب ان تتوفر لدينا الاطارات الفنية الكافية لتحقيق ذلك . فنحن نسير في عملية الاصلاح الزراعي بخطى ثابتة طابعها عدم التسرع . وعسانا ان نستطيع تسيير اراضي الدولة العائدة عليها من الاحباس ومن ضيعات المعمرين تسييرا ناجحا . ونحن لا نستطيع اليوم تعميم هذه السياسة في كل الاراضي ، سيما والامية متفشية لدى الفلاحين . وكل املنا معقود على الاجيال اللاحقة التي يتوفر لها التعلم ، وتستطيع ان تفهم توجيهاتنا حق الفهم .

هذه هي الاسباب التي جعلتنا نعلق حق التصرف في الملكية على حسن الاستغلال . وهذا التحديد قد يذهب الى حد رفع يد المالك . على اننا نفضل الحلول الوسطى ، ونعرض عن الحلول القصوى التي تنال من الانتاج . ولا سعي لنا الا لادراك الهدف الذي رسمناه لانفسنا . وبما ان الاملاك راس مال ، فقد وجب استثمارها على احسن وجه .



## عقم النظرية الماركسية

اننا نعني براس المال ما هو مخصص لانتاج الموارد . وقد تعرضنا هكذا نظرية كارل ماركس السطحية التي تعتبر ان راس المال اذا أضحى تحت تصرف الدولة ، انفضت كل المشاكل ، وانتهت المظالم ، وسارت الامور على ما يرام .

فكلمة راس المال او ادوات الانتاج لاتنطبق على المعمل فحسب . فكل شيء قد يصبح اداة انتاج ، او وسيلة استعلاك حسب الوجهة التي يوجه اليها . وراس المال قد يكون اذن وسيلة استهلاك ، او استثمار حسب الرغبة . ولما كان الاستهلاك نفسه معدا لتغذية راس المال البشري ، فانه قد يعتبر في حد ذاته راس مال ، بحيث انك كلما ازددت تعمقا في المسالة ، الفيت ان الصيغ والقوالب لا معنى لها ، الا بحسب العمل .

وكل النظريات الفلسفية التي تحوم حول راس المال ، وكل ما يقوله من يدعي التخصص في هذا الموضوع يمكن تلخيصه في انه من الممكن ان يكون كل شيء راس مال : فالاستهلاك راس مال ، والمال الذي في كيسك راس مال ، تستطيع ان تتلفه فيما لا يفيد ، كما تستطيع ان تقتني به ما تريد من المتاع .

ونحن نود انماء الخيرات الموجودة ، وتنقيص اكثر ما يمكن من الاستهلاك . فينبغي ان يغذي جانب منها راس المال البشري لكي يقوم على العمل ، الا انه لا بأس من التنازل عن بعض الحاجيات والرغبات ، ليتيسر تخصيص جانب للتثمير ، تتولد عنه خيرات اخرى . وهذا يتطلب معرفة وخبرة بطرق التصرف وبكيفية الاستثمار . ومثلما تكون الارض راس مال ، كذلك يكون المعمل وقطيع الماشية . وكذلك شأن الاستهلاك البشري ، ان لم يصل الى درجة الافراط ، واعد جانب منه للتثمير .

## توجيهنا يتوخى الاقناع

ولكن كيف يحصل ذلك التغيير ؟ انه يتم بالكيفية التي تشير بها الدولة ، لانها اعلم بحقيقتها . واني حريص على خلو هذا التوجيه من اثر السيطرة او الضغط ، فأعمد الى الحوار الذي يفضي في الغالب الى اقناع من نريد اقناعه ، وهو ما تمتاز به الاشتراكية الدستورية . فنحن لا نسلك في ارشاد العاملين الطرق الجافة ، التي تفرض عليهم الآراء فرضا ، بل نبين لهم بالحجة والبرهان جدوى ما ندعوهم اليه . ونقترح عليهم ان يجربوا ما نقوله لهم ، بدلا من ان نبادر برفع ايديهم ، وناتي بغيرهم للعمل مكانهم . لا بل نحن نقول لمن نخاطبه : انت الذي تبقى في ارضك ، وانت الذي تتولى خدمتها ، لكن حسب الطرائق التي نشير بها عليك ، والتي هي انفع من غيرها .

ثم اصبحنا نعتمد على التعاضديات والوحدات الانتاجية ، بدل تعويض مالك بآخر . ونمد المشرفين عليها بالمعلومات العلمية . واخترنا ان نحثهم على العمل الجماعي المثمر . فالملكية الجماعية التي ادت الى اوخم العواقب في الماضي ( الاراضي الاشتراكية والاوقاف وغيرهما ) قد تكون اليوم اطارا صالحا للبعث الفلاحي ، اذا ما توفرت بعض الشروط .

## المجهود الجماعي اجدى وانفع

وقد يتبادر الى الذهن اننا رجعنا الى ما كان عليه نظام الملكية من وضع في القرون الوسطى . والحق غير ذلك اذ قد ازلنا الشياع والاحباس ، ثم ان الوضع الذي ندعو اليه لا يخلو من الفائدة بفضل الرأسمال الشخصي الذي حافظنا عليه . ففي العمل الجماعي توفير لامكانيات العمل تبعا لاتساع المساحة واستعمال الطرق



العصرية والاجهزة الحديثة ، التي لا يمكن للفرد بوسائله الخاصة استعمالها في قطعة صغيرة من الارض .

ونحن لانريد القضاء على الحافز الفردي ، بل نغذي في الفرد الشعور بانه يعمل في ارضه ، وان المداخيل راجعة اليه ، وانها تتوافر كلما ضاعف جهوده .

هذا هو الحل الوسط الذي نروم الوصول اليه بدون القضاء على الملكية الخاصة لحفاظا بالحافز الفردي ، وبذلك يجد المواطن الجزاء بقدر الجهد الذي بذله ، فيضاعفه ويتضاعف له الجزاء ، ولا نعمد الى القضاء على الفرد بل نسعى لحمله على المساهمة في العمل الجماعي ، الذي يتعين ان تكون فيه المسؤولية محددة ، حتى لا يشعر بانتفاء المصلحة ، وكي يدفعه ذلك الى حسن التصرف ، فتزول عندئذ ظاهرة سوء التصرف التي كانت في الماضي عالقة بالاحباس وبالاراضي المشاعة . واذا عثرنا على ما يعرقل ويعطل ، فاننا نزيله لحينه . دون ان يكون هدفنا الانتقام من طبقة الملاكين ، بل ان هدفنا الاساسي هو تحسين حالة البلاد بالامكانيات المتوفرة فيها

ولئن كان من تخول له نفسه التعدي على مواطن بالضرب او القتل يودع السجن للصالح العام الذي يعطي للدولة شرعية التدخل ، فان للدولة ان تتدخل كذلك لردع من يسيئون التصرف في املاكهم ملحقين بذلك اضرارا بالامة . والمصلحة العامة التي اعنيها سوف تضبط ويحدد معناها مع من يهمهم الامر ، حتى تتضح للجميع الاسس التي تعتمد عليها الدولة في هذا المجال . واني ارجو ان اكون قد نجحت في اقناعكم ، وان نهتدي جميعا الى حل كل تلك المشاكل التي تطرقت لها ، ما دمنا متفقين على الاهداف العامة التي ترمي الى تحقيق رقي البلاد ، وما دمنا نحتكم الى العقل ونتقيد بالواقع والمعقول

فنحن نعالج وضعا بشريا سيئا لابد من اصلاحه اصلاحا تدريجيا ، اذ المسالة على غاية من الخطورة . وعدفنا تشريك كل افراد الشعب في هذه المعركة بالخدمات والانتاج المادي والادبي ، فوجب اذن ان نقف دون استعمال الحرية المطلقة .

وان ما يقض مضجعنا هو زيادة النسل ، ولذلك كان علينا ان نأخذ انفسنا بالصرامة وحث السير ، لا ان ننتظر حتى يقتنع من لم يقتنع. فنحن في سباق مع الزمن ، والدول المتقدمة تسرع خطاها اكثر منا بكثير . فاذا لم نتنكر للبؤس المخيم وبقينا على تخلفنا وتبعيتنا ، فان الذل والهوان مآلنا . واذ اردنا ان نعيش كرماء وان نبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي فلابد من ان نحث خطانا ، ولن يتم هذا اذا ظللنا متمسكين بالعادات البالية. فالدين نفسه يفرض علينا، بشرط تطهيره من الادران التي علقت به، ان نعمل ، وان نمضي قدما الى الامام ، وان نحيا حياة عصرنا ، وان نبني امة عتيدة منيعة .

## اريد امة تسعى الى التقدم

اني اريد رجالا تتألف منهم امة قوية لها مواهب وتسعى للتقدم والرقي . ففي هذا الثلث الاخير من القرن العشرين لم يعد ممكنا للمرء ان يعيش حرا ويترك ارضه بورا ، بينما البلاد في خصاصة ، وبينما يستطيع حسب ما تبينه الدراسات العلمية ان يعيش عيشة احسن . وقد اثبت الحساب العلمي انه في امكان جهة كزرمدين ان تستوعب ستين الف عامل ، بينما الناس فيها لا يعملون . وعندما زار السيد احمد بن صالح تلك المنطقة ، واستفسر عن مطالبها قيل له ان هناك بطالة . والحقيقة ان الناس هناك يعرضون عن العمل ، لانهم لو كانوا راغبين فيه ، لازالوا الحواجز العتيقة ، ورحبوا بتوصيات الدولة ، وعملوا بها . والدولة من جانبها تتعهد لهم بجلب المياه لري . وبذلك تتضاعف اليد العاملة .



ان عليهم ان يقوموا بهذه التجربة ثم يحاسبوننا . نعم نعم الله ان نجد في العلم ما يفيد ، ولولا ما جاءت به العلوم لظللنا عاجزين فالمواطن اذا امتثل لتعليمات الحكومة انتفع . اما الدولة فان من مهامها ارشاده واطلاعه . وهكذا يحصل اصلاح الاوضاع واصلاح عقلية البشر معا ، وهو ما نطلق عليه اسم الاصلاح الزراعي .

## لا بد من اصلاح عقلية البشر

ومهما ذهب بكم البحث ، تعودون الى مسالة اصلاح عقلية البشر ، سواء كانوا تجارا او فلاحين او عمالا او اساتذة او طلبة .

والذين قد يذهب بهم الظن ، من بين الاطارات والطلبة ، الى اعتبار طرائقنا متسمة ببعض الاستبداد ، اقول لهم اننا نعاني ما خلفته قرون الانحطاط ، وما ورثناه عن استعمار لم يتورع عن مواصلة ما جرته عهود الظلام والتقهقر .

وهؤلاء الشبان ادعوهم الى الحوار الذي يسمح لنا ، ان كانوا صادقين ، بالاتفاق على الاهداف ووسائل ادراكها . واني ادعوهم ، حالما تنتهي دراستهم ، الى الاسهام في المعركة الكبرى التي ينبغي ان تتضافر فيها جهود الامة كلها .

فهل اطلعوا على حالة الموزين وزاروا مثلى تلك الاكواخ التي كلما دخلتها تملكني الاندهاش مما اشاهده من بؤس لم اكن اتصوره ابدا . فهؤلاء البؤساء سكنة الاكواخ ، لم يتفطن اي كان الى حالهم ، رغم تعاقب دول عديدة على الحكم في هذه البلاد .

وما زلنا نسعى الى تحسين حال هؤلاء السكان واخراجهم من شقاوتهم وبؤسهم فنتولى تعليمهم وحثهم على تحسين مساكنهم وتأقينهم بعض القنون . وهكذا يحصل الرفع من مستوى جميع الناس رفعا شاملا

ذلك هو اختيارنا في ميدان الاشتراكية الدستورية . فنحن نعتبر ان تقدم الفرد في ناحية من النواحي العديدة التي ذكرتها يؤثر على بقية النواحي الاخرى . وعندما يحصل تحسن في مستوى تفكير الفرد يتسنى له تحسين عمله . وعندما تتحسن صحته ويتحسن عندامه يتحسن انتاجه ايضا . تلك هي مسالة المستوى ، التي اردت ان الفت نظركم اليها ، بمناسبة الخوض في حق الملكية ، لابين لكم انها ليست مجرد افتراضات او تخمينات ، بل حقيقة ملموسة مجعولة للتطبيق ، وبها نعرف كيف نسير في المعركة التي نخرض غمارها ، وما هي العراقيل التي امامنا ، وكيف نتصورها ، وكيف نتغلب عليها ، وما هي الوسائل التي علينا اتخاذها لبلوغ اهدافنا في اسرع وقت ممكن ، قبل ان يفوتنا الركب ، مع تجنب كل انواع الضغط والقهر .

## لكي نكون أمة حية

وانتم تعلمون ان الامم من حولنا تسير سيرا حثيثا في طريق الرقي، وانه ينبغي لنكون امة حية ، ان لا نبقى في مؤخرة الركب ، سيما وقد اصبحت حظوظنا بايدينا ، وقامت في هذه البلاد دولة مثالية تضطلع بواجباتها وكم اود لو يتعمق في البحث الاساتذة الجامعيون والطلبة ، ولو فعلوا ذلك لنظروا الى الامور نظرة جديدة ، لان الثورات الكبرى لا تكون في الغالب كما اسلفت ، الا نتيجة تفكير جديد يفضي الى احلال سلم قيم آخر مكان السلم السابق .

وسلم القيم انما يتغير بالحوار ، والمخاصمة ، وتبادل الراي ، والاستماع الى الآراء التي تبديها ويبديها الشعب كافة . فنسير سيرنا متكاتفين وقائمين بواجباتنا وشاعرين مع ذلك بان وضعنا يتجه في كل يوم صوب التحسين . وفي الوقت نفسه يشعر كل فرد من افراد الامة ، مهما يكن عمله ، بالاعتزاز والفخر ، وبزداد حماسا



حين يدرك انه يساهم في معركة كبيرة ويشارك في مسيرة جماعية بقيامه بواجبه وبامتثاله لتوجيهات الحكومة ، التي تهدف الى تحسين انتاجه وتحسين حاله . وفي ذلك فوز للوطن وانقاذ لفلكه من الارتطام في الوحل والتلاشي .

وان يقيني لشديد بان هذا العمل الجدي من شانه ان يسمو بمستوى كل من لهم مستوى اخلاقي وثقافي رفيع ، وشعور بالاعتزاز والغبطة، وهو ما نسميه فرحة الحياة التي هي فرحة القيام بالواجب المقدس في صدق واخلاص .

والسلام عليكم